



الدليل الإرشادي

مناهج البحث
العلمي الأمني

الدليل الإرشادي
لإعداد وكتابة الدراسات الأمنية
بوزارة الداخلية

إعداد
مركز الدراسات الاستراتيجية الأمنية
2020م



الدليل الإرشادي لإعداد وكتابة الدراسات الأمنية بوزارة الداخلية

وزارة الداخلية
مركز الدراسات الاستراتيجية الأمنية
أيلول ٢٠٢٠م

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤	المقدمة
٢٧-٦	الإطار العام للدراسة العلمية الأمنية
٣١-٢٨	عرض وتفسير النتائج ومناقشتها
٤١-٣٢	مواصفات كتابة الدراسة
٤٢	الشكل النهائي للدراسة
٤٤	المراجع

المقدمة:

يُعَدُّ البحث العلمي من أهم ركائز العمل الأمني؛ فهو الركيزة التي تمكن صاحب القرار الأمني في كل المواقع من التعرف على الواقع الأمني، كما يزوده بالمعلومات الوافية والأدوات العلمية التي تمكنه من التخطيط للمستقبل آخذًا في الاعتبار كل معطيات الواقع ومؤشرات المستقبل ذات الصلة بموضوع القرار الأمني ومضمونه. فالبحث العلمي - في هذا العصر الذي يوصف بعصر المعلومات - يُعَدُّ الأساس الذي يعزز قدرات الإدارة بشئى أنواعها ومستوياتها، ويدعم قراراتها في ظل الظروف والمتغيرات التي تزخر بها بيئات العمل.

فالمجال الأمني والشرطي كغيره من المجالات يحتاج متخذ القرار فيه إلى دعم ومساندة البحث العلمي الأصيل؛ لتعظيم القدرات الشرطية في مواجهة التحديات، وذلك انطلاقًا من أن البحث العلمي الأمني نشاط إنساني فكري منظم يستخدم أحد المناهج العلمية المعروفة في المجالات الأمنية والشرطية بهدف تحصيل معارف يمكن استخدامها في تخطيط وتنفيذ وتقييم أهداف وبرامج وعمليات النسق الشرطي؛ أي بمعنى تطبيق الطريقة العلمية لتطوير البناء المعرفي للعمل الشرطي، والذي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق الأهداف.

ويرتبط إعداد البحث العلمي في العلوم الشرطية - كما هو في المجالات الأخرى - بخطوات علمية دقيقة تتعلق بتحديد الظاهرة أو مشكلة الدراسة، ومدى خطورتها، والمؤشرات التي تبرزها، والآلية والموضوعية التي نستطيع من خلالها قياس هذه الظاهرة، وتحديد الإجراءات التي تساعد في تحليلها ودراستها وفقًا لقواعد المنهج العلمي. وفي الواقع هناك الكثير من العوامل التي ضاعفت من أهمية استخدام وتوظيف البحث العلمي في المجال الأمني، منها^(١):

- ظهور مشكلات وتحديات أمنية جديدة مثل: الجريمة المنظمة، والجريمة عبر الحدود، والجريمة التقنية؛ حيث لا يمكن للشرطي التعامل معها بالأساليب القديمة أو التقليدية.
- إسهام نتائج البحث العلمي الأمني في دراسة وتحليل وفهم الظواهر الأمنية والتشريعات القانونية، مما يدعم اتخاذ القرارات الأمنية السليمة.
- مساعدة نتائج الدراسات الأمنية في وضع السياسة والتخطيط الأمني وفي وضع التشريعات أو تعديل القائم منها، ومساعدتها أيضًا في تطوير أداء وعمل رجل

١ - أحمد فلاح العموش "مناهج البحث في العلوم الاجتماعية - منظور أمني" (الشارقة: مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠٢ م) ص ١٥.

- الشرطة وتقليل عدد الأخطاء المرتكبة أثناء العمل؛ من منطلق أن الشرطي لا يعمل بشكل عشوائي وإنما بناءً على قاعدة معلوماتية ومعرفية.
- إسهام نتائج الدراسات العلمية الأمنية في تجويد الخدمات التي تقدمها أجهزة الشرطة؛ فهذه النتائج تساعد في كشف الأخطاء والتعرف على أسبابها واقتراح الحلول المناسبة لها، بما يسهم في تقديم خدمات أفضل.

ممّا سبق يتضح أنه لا مناص من التطور المبني على العلم، وبالتالي لا مناص من التجويد، وتأسيساً على ذلك يأتي هذا الدليل الإرشادي الذي يحدد الإطار العام لإعداد وكتابة الدراسات الأمنية بوزارة الداخلية؛ بهدف توفير إطار موحد ومتكامل للباحثين حول مبادئ وقواعد كتابة الدراسات الأمنية بالوزارة.

الإطار العام للدراسة العلمية الأمنية

١ / ١ : المدخل

أصبح الإلمام بمناهج البحث العلمي وإجراءاته من الأمور الضرورية لأي حقل من حقول المعرفة، بدءًا من تحديد مشكلته ووصفها بشكل إجرائي واختيار منهج وأسلوب جمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج، وتزداد الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الراهن، وخاصة أن العالم أصبح في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق على غيره، فقد أدركت الأمم أن عظمتها وتفوقها يرجعان إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية، وأن البحث العلمي أضحي ركنًا أساسيًا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة، والتي تقود إلى تقدم المجتمعات ونمائها.

ويُعَدُّ البحث العلمي عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث)، من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث)؛ باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)؛ بُغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث). ويؤكد هذا التعريف أبعادًا عديدة أهمها حاجة البحث العلمي - من الباحث- إلى التفكير العلمي المنظم في تحديد موضوع البحث واتباع منهج منظم للحصول على نتائج صالحة للتعميم ثم حل المشكلات^(١).

وهناك من يعرف البحث العلمي على أنه طريقة أو منهج معين لفحص الوقائع، وهو يقوم على مجموعة من المعايير والمقاييس تُسهم في نمو المعرفة، ويتحقق البحث حين تخضع حقائقه للتحليل والمنطق والتجربة والإحصاء، مما يساعد في نمو النظرية. وقد ركز هذا التعريف على أهمية تبني منهج محدد إضافة إلى أهمية توظيف الوسائل المختلفة العقلية والفلسفية والإحصائية ضمن عملية البحث العلمي^(٢).

من خلال عرض هذين التعريفين يمكن القول إن البحث العلمي ما هو إلا السعي وراء المعرفة باتباع أساليب علمية متقنة؛ بهدف أساسي يتمثل في حل المشكلات، سواءً أكانت هذه المشكلات علمية تجريبية أم نظرية فلسفية أم اجتماعية واقعية، على أنه من الضروري أن تنثمر عملية البحث اقتراح حلول منطقية لتلك المشكلات.

١ - عبد الباسط خضر، البحث الاجتماعي، (الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ١٩٨٩م) ص ١٥.

٢ - رشوان جودة، أصول البحث العلمي، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م) ص ١٧.

ونشير هنا إلى التعريف الإجرائي للدراسة العلمية الأمنية التي يعتمدها هذا الدليل، وهو أن الدراسة العلمية نشاط إنساني فكري منظم يستخدم أحد المناهج البحثية المعروفة للتحقق من المعرفة أو الحصول على معرفة جديدة، ويهدف إلى تحقيق الفهم المبني على الوصف والتفسير والتنبؤ واقتراح الحلول الممكنة للمشكلات والقضايا والظواهر الأمنية.

١/٢: الشروط العامة لإعداد الدراسة

عند إعداد الدراسة لا بد من توافر مجموعة من الشروط العلمية للخروج بنتائج علمية دقيقة، ومن أهم هذه الشروط التالي^(١):

- الأمانة العلمية:

ويقصد بها أن يكون الباحث أميناً من حيث الإشارة إلى الأفكار العلمية التي اطلع عليها خلال الحديث عنها، وتُعَدُّ الأمانة العلمية ناحية أخلاقية ومهنية يجب على الباحث الالتزام بها في الدراسة العلمية ولاسيما في جوانب الاقتباس والتلخيص التي يتم أخذها من المصادر والمراجع، والتي ينبغي عدم تجاوزها نسبة ٥% في كل أجزاء الدراسة العلمية، ولا شك في أنَّ الأمانة العلمية تمنح الدراسة أصالة علمية وتُظهر أيضاً تراكمية المعرفة العلمية.

- الموضوعية:

وتعني أن يكون الباحث موضوعياً وغير متحيز في طرح وتحليل الظواهر والمشكلات الأمنية، ويفترض على الباحث تجنب الأحكام المسبقة حول تلك الظواهر، وأن يحلل الظاهرة وفقاً للمعطيات العلمية المتوافرة، وعموماً تعني الموضوعية الابتعاد عن التحيز في دراسة الظاهرة الأمنية، فعند دراسة ظاهرة أمنية مثل التسول أو الجريمة أو الانحراف يجب على الباحث تجنب الأحكام المسبقة ولاسيما تلك المرتبطة بالثقافة مثل اللون والدين والجنس.

١- ريم ماجد، منهجية البحث العلمي، إجابات عملية لأسئلة جوهرية (بيروت: مؤسسة فريدريش آيبرت ٢٠١٦م) ص ١٦.

- التسلسل العلمي والمنطقي لمكونات الدراسة الأثنية (الجانب الشكلي):

ويقصد به أن ينظم الباحث أفكاره بطريقة متسلسلة؛ من حيث عرض المقدمة والأهداف والأهمية والمشكلة والمنهجية، وتحليل النتائج والخلاصة، وآلية توثيق المراجع والمصادر وكتابة الهوامش طبقاً لقواعد إعداد الدراسات العلمية.

- تغطية القضايا العلمية المطروحة في الدراسة:

ويعني إعطاء كل موضوع حقه في التحليل والتفسير، ومراعاة الباحث مسألة تحليل فرضيات وأسئلة الدراسة الأثنية بطريقة شاملة ومتكاملة؛ من أجل التوصل إلى النتائج العلمية بطريقة منظمة ودقيقة.

- مراعاة القواعد اللغوية أثناء كتابة الدراسة العلمية الأثنية:

يفترض في الباحث أن يكتب دراسته بلغة سليمة خالية من الأخطاء اللغوية، وينصح الباحث بإعطاء الدراسة لمدقق لغوي من أجل تدقيق الأخطاء اللغوية.

- استخدام المفاهيم العلمية المتداولة في مجال الدراسات العلمية الأثنية:

ينبغي على الباحث استخدام المفاهيم والمصطلحات العلمية المتداولة في مجال تخصصه؛ فلكل فرع من فروع المعرفة مفاهيم خاصة من المهم استخدامها عند إعداد الدراسة؛ فمثلاً هناك مفاهيم خاصة في مجال الأمن والعلوم الشرطية والعلوم الاجتماعية، ولا شك في أن استخدام هذه المفاهيم والمصطلحات العلمية يعطي البحث قوة في العرض وتحليل الأفكار.

١/٣ : كيفية إنجاز الدراسة:

هناك أمور عديدة ينبغي على الباحث اتباعها لإنجاز الدراسة، وهي:

- كتابة خطة الدراسة بكل دقة، وهذا من شأنه تسهيل مهمة الباحث عند تنفيذ الدراسة، وهي بمثابة مرجعية ومنهاج لإنجاز الدراسة وكتابتها.
- أهمية تحديد وقت زمني لكل مرحلة من مراحل إعداد الدراسة، وفقاً لمدى حجمها وصعوبتها، وأكثر الأجزاء التي تتطلب وقتاً هي الأبواب والفصول والمباحث، وكذلك استخدام الأدوات العلمية للحصول على المعلومات، إذا ما تطلب نوع الدراسة هذا الأمر.
- وجوب استعانة الباحث بالخبراء وأهل الاختصاص، والهدف من ذلك هو اختصار الوقت قدر الإمكان، وإنجاز العمل بالجودة المطلوبة.

- وجوب إنهاء الباحث الدراسة قبل وقتٍ كافٍ من الوقت المحدد لإنجازها؛ لمراجعتها أكثر من مرة، وتصحيح ما فيها من أخطاء لغوية ونحوية؛ لتكون على أكمل وجه.
- كتابة ملخص الدراسة العلمية الأمنية.

١/٤ : تعريف الإطار العام للدراسة

الإطار العام في الدراسة العلمية هو مجموعة من الخطوات التي يقوم الباحث بإعدادها لتنفيذ الدراسة العلمية، ويساعد إعداد الإطار العام للدراسة العلمية على كتابتها بطريقة سليمة من خلال قواعد خاصة يجب على الباحث اتباعها وفق خطة مبيّنة وواضحة، الأمر الذي يقود إلى إنجاز الدراسة العلمية بتميز. ويُعدُّ الإطار العام أحد أهم أجزاء الدراسة العلمية الأمنية، وهو يهدف إلى التالي:

- مساعدة الباحث في تنظيم بحثه وأفكاره بشكل جيد.
- الكشف عن المشكلة البحثية وصياغتها.
- إظهار الفجوة البحثية للدراسة وفق المشكلة.
- تحديد المناهج والأدوات وطرق جمع البيانات والمعلومات التي تتناسب مع البحث.
- تعزيز التجربة وزيادة متانة الدراسة.

١/٥ : عناصر الإطار العام للدراسة العلمية الأمنية

تتمثل عناصر الإطار العام في الدراسات العلمية الأمنية - كما هو الحال في المجالات الأخرى- في التالي:

أولاً: العنوان

يُعدُّ جزءاً مهماً في الإطار العام للدراسة العلمية الأمنية، ويجب أن يكون واضحاً ويشكل مفهوماً دقيقاً، وينبغي على الباحث بذل الجهود لاختيار عنوانٍ مناسبٍ وجذابٍ ومُصاغٍ بأسلوب قوي ومميز، كما يجب أن يحرص الباحث على ألا يزيد طول العنوان عن خمس عشرة كلمة، وألا يقل عن خمس كلمات، كما يجب أن يكون العنوان مناسباً

للدراسة العلمية الأثنية. وعليه فإنَّ عنوان الدراسة هو اختصار معبر عن مشكلة الدراسة التي يتناولها الباحث، وهناك أسس لصياغته يمكن اختصارها في التالي^(١):

- أن يكون مُعَبَّرًا عن مشكلة الدراسة.
- أن يكون قابلاً للتحويل إلى سؤال.
- أن يكون واضحاً محدداً دون التباس أو غموض.
- أن يشتمل على المتغيرات والعلاقة بينهما.
- أن يشتمل على مجتمع الدراسة.
- أن يتجنب التحيز في بناء العلاقات، أو تقرير النتائج بشكل نهائي فيها.
- ترتيب العنوان طبقاً للقواعد اللغوية والمنهجية معاً.
- مراعاة الجوانب الأخلاقية والضوابط الاجتماعية.
- تخلص العنوان من الإشارات الزائدة.

ثانياً: المقدمة

هي أحد مكونات الإطار العام للدراسة العلمية الأثنية، وتعطي القارئ لمحة شاملة عن موضوع الدراسة، ولا بد أن تكتب بأسلوب قوي ومنظم حتى لا يتوقف القارئ عن قراءتها، كما يجب ألا تزيد مساحة المقدمة على صفحة ورقية، مع الإيجاز والاختصار قدر الإمكان، فالمقدمة هي مدخل الدراسة، وتتمحور قواعد صياغة مقدمة الدراسة في التالي^(٢):

- استهلال بمقدمة عامة تضع المشكلة في إطارها العام.
- البدء بالأهم فالأقل أهمية في طرح الأفكار.
- البدء بأبعاد الموضوع ثم تفصيلاته.
- وضوح الصياغة والمعاني والدلالات.
- عدم الإسهاب الممل والإيجاز المقل.
- التعرض للموضوع بشكل مباشر.
- تسلسل الأفكار وترتيب الفقرات.
- بيان أهمية دراسة الموضوع.

١ - محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م) ص ٨٩.

٢ - Donald R. Cooper, Pamela S. Schindler, Business Research Methods, Publisher: McGraw-Hill Education; 12th edition (March 5, 2013) P.12.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تتمثل كيفية تحديد أهمية الدراسة العلمية الأمنية في بيان أهم ما يميز الدراسة عن غيرها من الدراسات العلمية الأمنية، ومن هنا يمكن القول إنّ خطوة تحديد أهمية الدراسة من الخطوات المهمة جداً؛ حيث إنّها تبين مدى قدرة الباحث على توعية القارئ بالضرورة التي دعت به إلى اختيار عنوان الدراسة ومشكلتها، والأهمية التي يرى أنّ الدراسة ستحققها عند الوصول إلى نهايتها. فالأهمية تحاول الإجابة عن تساؤلات عديدة منها:

- ما مدى إسهام الدراسة في إضافة الجديد للمعرفة الإنسانية في المجال الذي تعالجه؟
- ما الفائدة العملية للدراسة؟ وما قيمة النتائج والتوصيات التي توصلت إليها؟
- ما الجهات التي يمكنها الاستفادة من مخرجات الدراسة؟ وهل يمكن تطبيق نتائج الدراسة في الواقع العملي؟

* وتقسّم أهمية الدراسة بطبيعتها إلى قسمين أساسيين هما:

الأهمية النظرية: وتشير إلى ما تضيفه الدراسة من معلومات جديدة في الموضوع المدروس. فالأهمية النظرية للدراسة تكمن في التوصل إلى تعميمات جديدة لم يتم التوصل إليها من قبل حول موضوع أو مشكلة الدراسة؛ حيث تمثل هذه التعميمات الجديدة إضافة إلى المجال المعرفي ذي الصلة بمعالجة المشكلات والظواهر الأمنية.

الأهمية العملية: تتجلى الأهمية العملية في النتائج التي تسفر عنها الدراسة، والتي يمكن توظيفها لحل المشكلة موضوع الدراسة، كما تتجلى أيضاً في التأثير العملي الذي تحدثه هذا الدراسة في مجالات عمل الوزارة.

ولكتابة أهمية الدراسة بطريقة واضحة وصحيحة يمكن اتباع الخطوات التالية:

- الرجوع إلى مشكلة الدراسة.
- توضيح المساهمة التي ستقدمها الدراسة إلى الأدبيات الموجودة حول المشكلة ونطاقها.
- تحديد مَنْ المستفيد من الدراسة وكيفية الاستفادة من نتائجها.

ويجدر القول إنّ كتابة الباحث لخطوة أهمية الدراسة تختلف من دراسة إلى أخرى؛ لأنّ لكل دراسة علمية أمنية موضوعاً مُعيّناً.

رابعاً: أهداف الدراسة

وهي واحدة من الخطوات التي يوضح الباحث من خلالها الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال دراسته، ويجب عليه كتابة الأهداف بلغة خالية من الأخطاء الإملائية وبأسلوب مرتب وقوي، ولا بد من ربط الأسئلة الفرعية للمشكلة والأهداف، فالأهداف هي الغاية (الغرض) التي من أجلها قام الباحث بدراسته والنتائج التي يطمح أن يتوصل إليها، والدراسة الجيدة هي التي تتجه إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية تكون ذات قيمة ودلالة علمية أساسها الموضوعية والأمانة العلمية والحيادية، ويقسم الهدف من الدراسة إلى قسمين:

الهدف العلمي: وهو رغبة الباحث في إثراء المعرفة الإنسانية وإشباع الفضول العلمي.

الهدف العملي (التطبيقي): وهو استخدام نتائج الدراسة وتطبيقاتها للوصول إلى حل لمشكلة الدراسة التي ترتبط غالباً بالفرد والمجتمع. وهذا القسم من الأهداف هو ما تسعى الدراسات العلمية الأمنية في الوزارة إلى تحقيقه.

خامساً: مشكلة الدراسة

تتعلق مشكلة الدراسة بفكرة محدودة ودقيقة حول الموضوع الذي يرغب الباحث في معالجته؛ حيث تتسق مع المقدمة وتُصاغ في عبارات واضحة ومفهومة ومحددة؛ ليُفهم من قراءتها مجمل محتويات الدراسة دون تكرار ما ورد في المقدمة ودون إسهاب في عرض الموضوع، ويمكن صياغتها بسؤال يحتاج إلى إجابة؛ مثال على ذلك:

"ما أثر التدريب الأمني في أداء العاملين بوزارة الداخلية في دولة قطر؟"

وهناك أسس ومعايير لاختيار المشكلة، بعضها يتعلق بالباحث وبعضها يتعلق بالموضوع محل الدراسة؛ مثل^(١):

- أن تكون في حدود إمكانيات الباحث من حيث الوقت والكفاءة والتخصص.
- وجود معرفة وثقافة وإطلاع لدى الباحث بموضوع المشكلة، وقد يمتلكها الباحث من خلال جمع المعلومات عن مشكلة الدراسة.

١- ذوقان عبيدات، وآخرون، منهجية البحث العلمي، (عمان- الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م) ص ٣٢.

- رغبة الباحث في معالجة المشكلة واستحواذها على اهتمامه.
- توافر المعلومات والإمكانات الإدارية والتسهيلات اللازمة لإجراء الدراسة.
- جدية الموضوع وحدائته.
- ألا يكون الموضوع واسعاً فضفاضاً أو محدوداً ضيقاً؛ فيتشبت الباحث ويبدد جهوده.
- أن تكون المشكلة قابلة للبحث وجديرة بالدراسة.

أمّا مصادر الحصول على مشكلة الدراسة فهي:

- محيط العمل والخبرة الشخصية.
- تخصص الباحث ومعرفة واطلاعه.
- تبني الأفكار الناقدة والتفكير البناء.
- القراءات الواسعة والثقافة العامة.
- البحوث والدراسات السابقة (نتائجها وتوصياتها).

ويقوم التحديد الدقيق للمشكلة على دعامتين أساسيتين، تُمثل كل منهما خطوة من خطوات تحديد المشكلة، وهي تحليل وتقويم المشكلة علمياً؛ لتقدير أهميتها وصلاحيتها للدراسة.

وثُعدت استراتيجية وزارة الداخلية وتوجيهات معالي وزير الداخلية والقيادات العليا في الوزارة ومستجدات المشكلات والظواهر الأمنية مصادر أساسية لاختيار المشكلات التي تتم دراستها.

سادساً: الدراسات السابقة

تمثل مراجعة أدبيات الدراسات السابقة بيان جهود الباحث في المراحل الأولية لإعداد مشروع الدراسة وتحديد المشكلة أو الظاهرة الأمنية، ولذلك فإنّها تمثل المشروع المرجعي الأساسي لمشكلة الدراسة، ويكون تناولها وعرضها إجابة عن السؤال الخاص بمصادر تطور المشكلة وكيفية تطورها، كما أنّها تمثل المصدر الأساسي لتطور الفرضيات أو التساؤلات المطروحة. ولذلك فإنّ عرضها يُقدم أيضاً إجابة عن التساؤلات الخاصة بوجود أو غياب علاقات فرضية حول موضوع الدراسة في الدراسات السابقة؛ حيث يُشير العرض إلى الإضافة المنتظرة في العلاقات الفرضية الحالية بعد أن يقوم

الباحث بنقد الدراسات السابقة وعرض جوانبها الإيجابية والسلبية ونواحي الوجود والغياب التي يحاول وضعها في الاعتبار في الدراسة الحالية، وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة؛ أي بيان الفجوة البحثية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها.

لذلك فإنَّ الدراسات السابقة تحتل موقعًا مهمًّا في مشروع الدراسة العلمية الأمنية بعد عرض المشكلة أو الظاهرة الأمنية وأهدافها، وقبل عرض العلاقات الفرضية للدراسة الحالية وباقي الإجراءات المنهجية.

ويجب أن تتوفر لدى الباحث مهارات النقد والتحليل للدراسات السابقة وعرضها في إطار أهداف الدراسة الحالية، إضافة إلى مهارات بناء العلاقات بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية، فعلى الباحث عدم الاكتفاء بالتسجيل المجرد للدراسات السابقة، بل عليه عرض الرؤية النقدية والفاحصة لهذه الدراسات ونتائجها.

سابعًا: المصطلحات والتعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة

المفاهيم بناءات لغوية، وتركيبات لفظية، تُسهم في بناء التركيبات الأكبر مثل الفرضيات أو التعميمات أو النظريات العلمية التي تشرح وتفسر المشكلات والظواهر الأمنية. ومتى ما استقرت هذه المفاهيم في البيئة العلمية الواحدة، فإنَّ الرمز والمعنى يتلازمان كلما تم استدعاء المفهوم من خلال عمليات ملاحظة الحقائق والأشياء ذات العلاقة بهذه المفاهيم.

ويُعَدُّ غموض المفاهيم أو عدم الاتفاق على تعريفات محددة لها من أبرز المشكلات التي تؤثر في أساليب دراسة المشكلات والظواهر الأمنية ومعالجتها، ولذلك يُعَدُّ التعريف أمرًا ضروريًّا ومرادفًا للمفهوم؛ حيث يتم من خلاله الاتفاق على المحددات الخاصة بكل مفهوم لتأكيد الاتفاق حول التعميمات والتفسيرات العلمية التي تقوم على بناء المفاهيم. ويعمل الباحث على توضيح المقصود بالمصطلحات التي يستخدمها من خلال تعريفها، ويكون التعريف مفاهيميًّا وإجرائيًّا؛ حيث يبين التعريف المفاهيمي ما المقصود بالمصطلح، ويبين التعريف الإجرائي كيفية قياس المتغير الذي يشير إليه المصطلح، وذلك على النحو التالي:

التعريف الاصطلاحي Constitutive أو المفهومي Conceptual أو الوصفي Descriptive، يُعَبَّرُ عنه بالبناء الفكري للمفهوم؛ أي تعريف المفهوم من خلال بناءات لفظية تشير إلى المعنى كما يراه الشارح أو المفكر أو البناء النظري للمفاهيم، فهو تعريف

قاموسي يُعنى بالمعنى الاصطلاحي للمتغير (أو المفهوم أو التركيب)؛ لإيضاح المقصود منه.

التعريف الإجرائي، يُقصدُ به التعريف الذي يحدد المفهوم من خلال سلسلة من الإجراءات أو التعميمات أو العمليات التي تشرح وجود المفهوم وخواصه التي يمكن الكشف عنها من خلال القياس. والتعريفات الإجرائية هي همزة الوصل أو حلقة الاتصال بين النظرية والتطبيق، وتُسهم في الإجابة عن التساؤلات الخاصة بماهية الإجراءات والمقاييس وطرق القياس وإجراء المقارنات. فالتعريف الإجرائي يُعنى بالعمليات والإجراءات التي تستخدم لقياس المتغير (أو المفهوم أو التركيب) كميًا أو معالجته أو تناوله، ومن الأهمية بمكان أن يتم تأكيد انسجام وتناغم التعريف القاموسي للمتغير أو المفهوم أو التركيب والتعريف الإجرائي له.

ثامناً: فرضيات الدراسة وتساؤلاتها

الفرضيات:

تُعدُّ فرضية الدراسة أساساً لجميع المساعي البحثية، سواءً كانت نوعية، أو كمية، أو استكشافية، أو توضيحية، أو وصفية، وتتص فرضية الدراسة على ما يتوقع الباحث العثور عليه، كما أنها الإجابة المبدئية على السؤال الذي يواجهه الدراسة بأكملها. وتعرف بشكل عام بأنها تفسيرات أو إجابات محتملة لمشكلة الدراسة، يقوم فيها الباحث بتقديم تصور مبدئي مُفترحاً فيه تفسيره لمشكلة الدراسة، والذي سيوضح موضع الاختبار في المراحل اللاحقة من الدراسة، وتُصاغ بطرق عديدة^(١)، وهناك اتفاق بين الخبراء والباحثين على أن الفرضية العلمية تُعرف تطبيقياً بأنها علاقة بين متغيرين أو أكثر، ويصنف البعض الفرضيات بناءً على طريقة اشتقاقها إلى فرضيات استقرائية يتم الوصول إليها عن طريق الاستقراء والملاحظة، وفرضيات استنباطية أو استدلالية تظهر قيمتها في الدراسات المستقبلية ويتم اشتقاقها من النظريات القائمة، وتقسم الفرضيات أيضاً إلى فرضيات موجهة تقرر وجود العلاقة واتجاهها، وأخرى غير موجهة لا تقدم توقعاً حول اتجاه العلاقة، إضافة إلى الفرضية الصفرية التي تنفي وجود علاقة بين المتغيرات من البداية، وتُعدُّ الفرضية الصفرية أساس الفرضيات الإحصائية التي تتم صياغتها في شكل إحصائي، فهي تُمهّد لاستخدام الطرق الإحصائية متى ما توافرت لها مقوماتها؛ مثل البيانات الكمية وبناء العلاقات بشكل إحصائي يتضمن شكل العلاقة

١ - سعيد التل، مناهج البحث العلمي (الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م) ص ٢٥.

والدلالة وحدود الثقة التي يُقْبَلُ في إطارها بناء العلاقة، ولذلك يجب أن تُصاغ الفرضية لتكون قابلةً للاختبار إحصائيًا؛ حيث تتضمن:

- وجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات.
- اتجاه هذه العلاقة في حالة وجودها.
- قدر هذه العلاقة في حالة وجودها.
- حدود الثقة التي يبحث في إطارها دلالة العلاقة بين المتغيرات.

ومن خلال سؤال مشكلة الدراسة الذي تم ذكره سابقاً يمكن صياغة الفرضية الرئيسة على النحو التالي: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0,05)$ للتدريب في أداء العاملين في وزارة الداخلية بدولة قطر).

وعموماً يمكن القول إنَّ تطوير فرضيات البحث القابلة للاختبار يتطلب مهارة، إلى جانب الاهتمام الدقيق بكيفية تعامل طريقة البحث المقترحة مع تطور الفرضيات واختبارها. ومهما تعددت تعريفات الفرضية فهي تجتمع حول وجود العناصر التالية:

- أنَّها تفسير مؤقت أو مبدئي، وليس تفسيراً نهائياً للحل أو اتجاه العلاقات بين عناصر المشكلة أو متغيراتها.
- وجود متغيرات ذات أدوار في حركة المشكلة أو الظاهرة.
- بناء علاقات بين هذه المتغيرات على أساس رؤية الباحث لدور كل متغير بالنسبة للآخر؛ مثل العلاقات السببية، أو العلاقات الارتباطية، أو علاقات التباين والاتفاق إلى آخره.

التساؤلات:

تُعَدُّ صياغة الفرضيات العلمية والعلاقة بين المتغيرات خطوة منهجية من خطوات الدراسة العلمية الأمنية، ولكنها ليست مُلزمة للباحث في جميع الأحوال؛ لأنَّ الإجراءات قد تستهدف الإجابة على عدد من التساؤلات التي تنفرع عن المشكلة الرئيسة دون حاجة لاختبار العلاقات أو تجربتها. ولذلك فإنَّ صياغة الفرضيات تُعَدُّ مطلباً منهجياً في بعض الدراسات العلمية الأمنية، وقد لا تكون هناك ضرورة لها في دراسات أخرى فيتم استبدالها ببديل آخر، وهو أن يطرح الباحث عدداً من التساؤلات في إطار منهجي توفر إجاباتها الحقائق التي تلبي حاجات الدراسة وتحقق أهدافها.

وعلى سبيل المثال؛ لا تحتاج المسوح الوصفية إلى صياغة فرضيات علمية؛ لأنها تستهدف في مجموعها الإجابة عن أسئلة (مَنْ...؟ وماذا...؟ وكيف...؟ ولماذا...؟)، وتستهدف الإجابة وصف الراهن في أطر منفصلة، دون أن يتجاوز هذا الوصف بناء علاقات بينها أو اختبار هذه العلاقات.

* والأسئلة في الدراسات العلمية الأمنية قد تكون بأشكال عديدة، منها:

- أسئلة وصفية، مثل: ما المشكلات أو الظواهر الأمنية التي تعاني منها المجتمعات النامية؟ أو: ما اتجاهات العاملين بوزارة الداخلية نحو التدريب؟
- أسئلة علاقات، مثل: ما علاقة تدريب العاملين بالوزارة مع مستوى دافعتهم للإنجاز؟ أو: ما أثر عدد ساعات التدريب في مخرجات العمل؟
- أسئلة الفروق، مثال: هل يوجد فروق في أداء العاملين يُعزى للتدريب؟ أو: هل يوجد فروق في العلاقة بين التدريب والدافعية نحو الإنجاز؟

ورغم ذلك فليس هناك ما يحول دون صياغة الفرضيات وطرح التساؤلات معاً في دراسة واحدة، حين يرى الباحث أن ذلك سيكون أكثر ثراءً للتفسير العلمي المنطقي لحركة المتغيرات وعلاقتها في مشكلة الدراسة، كما أن الجمع بين الفرضيات والتساؤلات يُسهّم في تجنب النقد الذي يوجه إلى الفرضيات.

وبصفة عامة يتوقف الخيار بين صياغة الفرضيات وطرح التساؤلات على اعتبارات عديدة يمكن إيجازها في ما يلي:

- طبيعة المشكلة أو الظاهرة الأمنية وأهدافها.
- تعدد المتغيرات الحاكمة في المشكلة أو الظاهرة الأمنية.
- وفرة البيانات والحقائق وكفاية الإطار النظري والأدبيات العلمية التي تسمح بالاستقراء أو الاستدلال عن وجود العلاقة بين المتغيرات أو غيابها.

تاسعاً: متغيرات الدراسة

تستخدم المتغيرات في بناء العلاقات الفرضية وصياغة التعميمات والنظريات العلمية، وتقسّم المتغيرات إلى أنواع عديدة تبعاً لخصائصها، أو استخداماتها، أو موقعها من العلاقات الفرضية أو النهائية في المعرفة العلمية، ويفيد تصنيف المتغيرات في اختبار الطرق الإحصائية أو المعاملات التي تكشف عن العلاقات (علاقات الاتفاق أو الاختلاف)، فهي ضرورة لضمان تفسير العلاقات التي تم اختبارها تفسيراً صادقاً. ومن هذه المتغيرات:

- **المتغير المستقل Independent Variable:** وهو المتغير الفاعل في حركة المشكلة أو الظاهرة الأمنية، فإذا كان البحث عن العلاقة بين السبب والنتيجة، يكون هو السبب في حدوثها، وإذا كان البحث عن علاقة التأثير يكون هو العنصر المؤثر، ويترتب على حركة هذا المتغير النتائج التي تحدث في المشكلة أو الظاهرة أو التأثير بحركته. وفي مثال دراسة التدريب وأبعاده يتمثل المتغير المستقل في: (البرامج التدريبية، والاحتياجات التدريبية، وتقييم التدريب.. إلخ).
- **المتغير التابع Dependent Variable:** وهو المتغير الذي يحدث نتيجة لوجود المتغير المستقل أو يتأثر به. ويمثله في دراسة التدريب (أداء العاملين).

تجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف لا يرتبط بالمتغير في حد ذاته، ولكن يرتبط باستخدامه، فليس هناك متغير مستقل في كل الدراسات وآخر تابع بالطريقة نفسها، ولكن ما يستخدم في دراسة ما على أساس أنه متغير مستقل يمكن أن يستخدم في دراسات أخرى على أنه متغير تابع.

- **المتغير الوسيط:** وهو متغير شبيه بالمتغير المستقل، لكنه يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل من طرف والمتغير التابع من طرف آخر.

* مثال توضيحي يبين المتغيرات الثلاثة:

- زيادة الراتب للموظف.
- تحفيز الموظف.
- أداء الموظف.

فزيادة الراتب متغير مستقل يؤثر في متغير وسيط وهو تحفيز الموظف، ثم يؤثر بعدها في المتغير التابع النهائي وهو أداء الموظف. وفي هذه الحالة يكون للمتغير المستقل تأثيران؛ تأثير مباشر في المتغير الوسيط، وتأثير غير مباشر في المتغير التابع.

عاشراً: حدود الدراسة

وهي العوامل التي قد تؤثر في نتائج الدراسة وقابليتها للتعميم على مجتمع الدراسة، ممّا يتطلب تحديدها وذكرها. وينبغي وصف المحددات بصراحة ووضوح؛ حتى يستطيع القارئ تقييم مدى جدية تأثير هذه المحددات في نتائج الدراسة، ومن المهم التنبيه إلى أن هذه المحددات قد تكون أحياناً قاسية إلى الدرجة التي تجعل نتائج الدراسة واستنتاجاتها أو بعضها غير صحيحة.

وتساعد حدود الدراسة الباحثين في تركيز إبداعهم وتفكيرهم في موضوع الدراسة، وحصر ذلك في النطاق الموضوعي للدراسة دون الخروج عنه؛ حتى يتم إنجاز الدراسة في وقت زمني ومكاني محددين، وتشمل حدود الدراسة: الحد الموضوعي، والحد المكاني، والحد الزمني، على النحو التفصيلي التالي:

- **الحد الموضوعي:** يتمثل الحد الموضوعي في موضوع الدراسة.
- **الحد المكاني:** النطاق الجغرافي الذي سوف تطبق فيه الدراسة.
- **الحد الزمني:** المدة المحددة لإجراء الدراسة.

أحد عشر: منهجية الدراسة

تختلف المناهج العلمية باختلاف الاستراتيجيات المُتبَّعة لجمع المعلومات وطبيعة الدراسة ونوعيتها، إضافةً إلى العوامل المرتبطة بالمشكلة أو الظاهرة الأمنية محل الدراسة، كما تختلف المناهج العلمية باختلاف الهدف من إجراء الدراسة، والذي يُعدُّ العامل الرئيس الذي يحدد المنهج المُتبَّع في إجراء أي دراسة، والمنهج هو طائفة من القواعد العامة التي يجب أخذها في الاعتبار للوصول إلى الحقيقة في العلوم، أو هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته للوصول إلى نتيجة معلومة، وهو أداة اختبار الفرضيات، ويقع عليه عبء تطويرها وتحقيقها^(١)، وفي ما يلي عرض لأهم المناهج التي يمكن اتباعها في الدراسة العلمية الأمنية^(٢):

١ -David JACK، Chava Nachmais, Research Methods in the Social Sciences ,worth Publishers ,Eighth edition 2014, p81.

٢ - ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق (الأردن- عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ٢٠٠٠م) ص ٤٣.

١. **المنهج الوصفي:** يهدف إلى وصف مشاكل أو ظواهر أو أحداث أمنية معينة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها كما هي في الواقع، وهناك أساليب ووسائل متعددة تُستخدم لجمع البيانات والمعلومات في أنواع الدراسات الوصفية؛ مثل الملاحظة، والمقابلة، والاختبارات، والاستفتاءات.

٢. **المنهج التاريخي أو المنهج الاستقرائي:** لهذه الدراسات أيضاً طبيعتها الوصفية، فهي تصف وتسجل الأحداث والوقائع التي جرت وتَمَّت في الماضي، لكنها لا تقف عند مجرد الوصف والتأريخ لمعرفة الماضي فحسب، وإنما تتضمن تحليلاً وتفسيراً للماضي؛ بُغية اكتشاف تعميمات تساعد في فهم الحاضر والتنبؤ بأشياء وأحداث في المستقبل.

٣. **المنهج التجريبي:** وهي البحوث والدراسات التي تبحث في المشكلات والظواهر الأمنية على أساس من المنهج التجريبي أو منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة وفرض الفرضيات والتجربة الدقيقة المضبوطة للتحقق من صحة هذه الفرضيات.

ومن المناهج الشائعة أيضاً: المنهج الاستكشافي، والمنهج الاجتماعي، والمنهج الاستدلالي، والمنهج التحليلي، وغيرها من المناهج التي يمكن أن يختارها الباحث وفقاً لطبيعة دراسته بحذر ودقة، ومن الممكن أن يستخدم الباحث أكثر من منهج واحد في الدراسة الواحدة.

اثنا عشر: بناء المقاييس أو أساليب وأدوات جمع البيانات

تمثل عملية القياس وجمع البيانات المرحلة الأساسية في الإجراءات التطبيقية - الميدانية أو العملية؛ حيث تتوقف عليها سلامة الإجراءات التي تتم في هذه المرحلة ودقتها وصحة النتائج والثقة فيها وإصدار الأحكام والتعميمات الصادقة.

والقياس هو تحديد خصائص الأشياء والوقائع والأحداث والأفراد في إطار كمي، وعادة ما يشمل القياس في الدراسات العلمية الأمنية الميدانية المتغيرات التالية:

- قياس خصائص أو سمات الأفراد أو الأشياء.
- قياس الوقائع والأحداث والعمليات.
- قياس النتائج من الوقائع والأحداث، أو تفاعل الخصائص والسمات مع بعضها، أو تفاعل الخصائص والسمات مع الوقائع والأحداث.

وهنا من المهم التفرقة بين عملية القياس التي تُعدُّ مطلبًا منهجيًا في الدراسات العلمية الأمنية الوصفية والدراسات العلمية الأمنية التجريبية، التي تتسم بالدقة والموضوعية وتخضع لاختبارات التحكيم بصدقه والثقة فيه، وبين عملية جمع البيانات التي يمكن توظيفها لأغراض القياس أو غيرها؛ حيث تستهدف عملية جمع البيانات في الدراسات العلمية الأمنية تيسير عملية القياس والحكم على الأشياء والأحداث في إطار كمي.

وفي الدراسات العلمية الأمنية - كما في غيرها من الدراسات- يتم تقسيم المقاييس إلى أربعة أقسام تتمثل في التالي:

- **القياس الاسمي:** وهو يمثل المستوى الأدنى والأكثر بساطة في القياس، ويطلق عليه "القياس النوعي"؛ حيث يهتم بالدرجة الأولى بالتصنيف إلى فئات لخصائص الأشياء أو الوقائع أو الأفراد.
- **القياس الترتيبي:** يضيف القياس الترتيبي إلى القياس الاسمي وضع ناتج القياس في رُتَب؛ ليعكس الترتيب والعلاقة بين الفئات مع بعضها من خلال مقارنة القيم الناتجة عن الرصد أو عدد تكرار الخاصية أو السمة المميزة لها على السلم الترتيبي تنازليًا أو تصاعديًا، فهو يعكس وصفًا كميًا للعلاقة بين هذه الرُتَب، ويمثل التوزيع التكراري والتمثيل البياني صورة للعرض الإحصائي للنتائج، إضافة إلى تقدير قيمة الوسيط ومقاييس النزعة المركزية أو التشتت الخاصة ببيانات الوسيط والوصف الإحصائي للعلاقات الارتباطية، وكذلك دلالة معامل ارتباط الرُتَب ودلالة الفروق بين بيانات الرُتَب في الإحصاء الاستدلالي؛ للكشف عن العلاقات أو الفروق في تفسير بيانات الرُتَب بين الفئات المختلفة.
- **قياس المسافات المتساوية:** هذا القياس يجمع بين التصنيف بالأرقام والأعداد وكذلك الكم؛ أي القيم التي تتدرج تحت الأرقام والأعداد بوصفها مؤشرات للخصائص أو الفئات، مما يتيح استخدام طرق الإحصاء الوصفي والاستدلالي كافةً للوصف وتمثيل العلاقات بين المتغيرات ذات الخصائص المتعددة، ويُستخدم هذا المقياس في قياس الاتجاهات (مؤيد، محايد، معارض).
- **القياس النسبي:** ويتميز هذا القياس عن المستويات السابقة بأنه أقواها؛ حيث يضيف إلى خصائص المستويات الثلاثة الأخرى وجود الصفر المطلق الذي يتيح إجراء المقارنات بناءً على وحدات معيارية ثابتة توجد في الصفة محل القياس ما دامت أكثر من الصفر المطلق، ويُعبر الصفر المطلق عن غياب كامل للصفة أو السمة التي يتم قياسها، ويُستخدم مع هذا القياس أيضًا الطرق الإحصائية كافةً للوصف والاستدلال عن العلاقة بين المتغيرات وخصائصها.

إنَّ طبيعة المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة هي التي تحدد حجم نوعية وطبيعة أدوات الدراسة التي يجب أن يستخدمها الباحث في إنجاز دراسته وإتمامها، وتوجد أساليب وأدوات عديدة خاصة بالقياس وجمع البيانات، من بينها^(١):

- الأساليب الإسقاطية في جمع البيانات.
- الاختبارات.
- الملاحظة.
- المقابلة.
- الاستبيان.

ويكون قرار الباحث في الاختيار مبنياً على عدد من العوامل يتصدَّرُها ما يلي:

- وعي الباحث بالفرق بين عملية جمع البيانات وعملية القياس؛ حيث تهتم الأولى بالبيانات في حد ذاتها (صفات، وأنماط سلوكية، واتجاهات، وآراء، وغيرها)، بينما يهتم القياس بخصائص هذه البيانات؛ مثل وجود الصفات، وأوزان أو قيم الاتجاهات أو الأداء أو السلوك.
- بينما تكتفي أداة جمع البيانات بوجود الصفة أو غيابها، فإنَّ القياس يعكس درجة وجود الصفة نفسها.
- نوع الدراسة الذي يؤثر في التفرقة بين أداة جمع البيانات والقياس، فالدراسات التجريبية تعتمد على القياس الدقيق لوجود الخصائص والصفات لأغراض المقارنة أو المعايرة، بينما يمكن أن تكتفي الدراسات الوصفية في بعض تصميماتها المنهجية بالكشف عن وجود الخصائص أو الصفات أو غيابها فقط.
- مجتمع البحث وخصائص العينة، وبصفة خاصة حجم العينة الذي يمكن أن يؤثر في أسلوب القياس أو جمع البيانات؛ حيث يتفق الاستقصاء أو الاستبيان مع العينات كبيرة الحجم أو الجمهور المنتشر، وتتفق الملاحظة والمقابلة للقياس وجمع البيانات مع العينات الصغيرة أو المجموعات على سبيل المثال.

ويُعَدُّ من ضرورات تصميم المقاييس والأدوات المنهجية أن يتأكد الباحث من صلاحية هذه المقاييس والأدوات ومدى تحقيق الأهداف التي أُعِدَّتْ من أجلها، وأنها ستنتقل صورة الواقع بدقة وموضوعية؛ حيث يمكن الاعتماد على هذه الصورة في التفسير

١ - عبيدات، وآخرون، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص ٥٥.

والتعميم. وحتى يصل الباحث إلى ذلك عليه أن يقوم باختبارات عديدة للتأكد من مستوى ثبات وصدق المقاييس والأدوات التي يقوم بتطبيقها أو استخدامها.

ثلاثة عشر: مجتمع وعينة الدراسة

في هذه المرحلة من الدراسة، من المهم للباحث تحديد المجتمع المستهدف أولاً، وهو المجتمع الأكبر أو مجموع المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق النتائج المرجوة من الدراسة، ويمثل هذا المجتمع الكل أو المجموع الأكبر للمجتمع المستهدف، والذي يتم تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته. ولما كان من الصعوبة الوصول لكل المفردات لضخامتها، فإنَّ الباحث يلجأ إلى التركيز على المجتمع المُتاح أو الممكن الوصول إليه والاقتراب منه لجمع البيانات، فهو يُعَدُّ عادةً جزءاً ممثلاً للمجتمع الأصلي، فيختار منه عينة الدراسة التي تُعَدُّ جزءاً من المجتمع المستهدف^(١).

فالغرض من أخذ العينات هو توفير مجموعة من الأساليب التي تمكن الباحث من تقليل كمية البيانات التي يحتاج لجمعها من خلال النظر - فقط - في البيانات من مجموعة فرعية بدلاً من جميع الحالات أو العناصر المحتملة. ويشترط أن يتحقق في إطار العينة الموصفات التالية:

- **الشمول:** بأن يتوافر في مجموع المفردات الخصائص نفسها لمجتمع البحث (النوع، والعمر، والسكن، وغيرها من الخصائص).
- **الكمال:** بأن يعكس العدد الحقيقي لحجم مجتمع البحث، فلا يعتمد الباحث على سجلات ودفاتر تقادمت تاريخياً.
- **الكفاية:** بأن ترتبط كفاية الإطار بتلبيته لحاجات ومتطلبات طرق الاختبار.

ويتوقف اختيار العينة على اعتبارات عديدة، منها ما يلي:

- يجب ألا تتَّسم العينة التي تم اختيارها بالتحيز؛ أي أن تُؤخَذَ من بين مفردات المجتمع الأصلي عشوائياً.
- أن تكون المشكلة أو الظاهرة الأمنية المُراد عمل معاينة لها سائدة ومنتشرة في المجتمع الأصلي، وألا تكون نادرة الحدوث.
- يجب أن تكون العينة ممثلة لجميع فئات المجتمع الأصلي.

١ - عاطف عدلي العبد، وزكي أحمد عزمي، الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحث الرأي العام والإعلام (القاهرة - دار الفكر العربي، ١٩٩٣) ص ٢٩.

- ضرورة افتراض تجانس مفردات المجتمع الأصلي، وفي حالة تعذر ذلك في بعض المجتمعات غير المتجانسة يلجأ الباحث إلى تقسيمها إلى مجتمعات صغيرة متجانسة.
- ضرورة إجراء حصر مسبق لجميع مفردات المجتمع الأصلي المراد بحثه، مع تقسيم هذا المجتمع إلى وحدات معاينة، كل منها داخل قوائم أو ما يُسمى إحصائياً بالأطر، فعلى سبيل المثال عند دراسة سكان مجتمع ما فإن وحدة المعاينة إما أن تكون الأسرة كوحدة تحليل أو الفرد أو الجماعة، وقد يكون المجتمع بالنسبة للمجتمعات الكبيرة.
- يجب أن يتناسب اختيار حجم ونوع العينة مع الهدف الأساسي للباحث من العينات، وطبيعة المجتمع أو نوع المشكلة أو الظاهرة الأمنية موضوع الدراسة، وهكذا.

أربعة عشر: تحليل البيانات

من الضروري أن يحتوي الإطار العام للدراسة على معلومات وافية حول التنظيم المقترح للبيانات وطريقة تحليلها إحصائياً، ومن المهم في هذا السياق إدراك العلاقة المهمة بين فرضية/ فرضيات الباحث أو أسئلته وتصميم البحث والطرق الإحصائية المقترحة لتحليل البيانات؛ ففرضية/ فرضيات الباحث أو أسئلته هي التي تفرض نوع التصميم المناسب لجمع البيانات وخصائصها، والذي بدوره يفرض طريقة أو طرق التحليل الإحصائي المناسبة للبيانات... إلخ. ومن المفترض أن يبين مخطط البحث لماذا تم اختيار طريقة التحليل دون غيرها، وكيف يتأثر هذا الاختيار بكل من: عدد المجموعات (المعالجات) في الدراسة، وكيف ستتشكل هذه المجموعات، وعدد المتغيرات التي سيجري تحليل بياناتها، ومستويات قياس تلك المتغيرات (اسمي، رتبي، فئوي، نسبي)، ومدى استجابة البيانات التي سيتم تحليلها للافتراضات الإحصائية المتعلقة بمستويات القياس أو خصائص التوزيع... إلخ. وقد يكون من المهم التذكير بأن طريقة تحليل البيانات النوعية - التي غالباً ما تكون على شكل ألفاظ وكلمات ونصوص - تختلف بشكل جوهري عن طريقة تحليل البيانات الكمية؛ إذ توصف طريقة تحليل البيانات النوعية بشكل عام بأنها استقرائية يحاول الباحث من خلالها أن يصل إلى المعاني والمغازي التي تحتويها البيانات اللفظية كما يراها ويسمعها ويدركها الأفراد المشاركون في الدراسة. ويعمل الباحثون النوعيون عادةً على تفتيت بياناتهم النوعية وتجزئتها ثم إعادة تركيبها في بناء أو تركيب جديد يبلور المعاني والمغازي التي تتضمنها. ويُطلق على الآلية التي يتم من خلالها اختبار الفرضيات الإحصائية حول معلم/ معالم مجتمع /

مجتمعات بالاختبار الإحصائي Statistical Test، والاختبارات الإحصائية عديدة، وما يجب التذكير به في هذا السياق أن لكل اختبار إحصائي عددًا من الافتراضات حول البيانات (المشاهدات) التي تُستخدم في إجراء الاختبار، وينبغي استجابة البيانات لهذه الافتراضات. وكثيرًا ما يُعاب على الباحثين قلة اهتمامهم بالتأكد من استجابة البيانات (المشاهدات) التي يجمعونها في مجهوداتهم البحثية للافتراضات الضرورية لصحة الاختبار الإحصائي ودقته^(١).

وتحليل البيانات يجب ألا يتوقف عند حدود العرض الكمي والتصنيف الآلي للبيانات مع غياب النظرة الناقدة والفاحصة للأرقام والإحصاءات والعلاقات الكمية، وإلا فقد التحليل مفهومه بوصفه عملية عقلية للتعامل مع البيانات التي تم جمعها، ووضع نتائج التحليل في إطار هذه العملية التي تستهدف تفعيل المهارات الفعلية في الاستقراء والاستنباط وبناء البرهان والخروج باستدلالات تصلح للتعميم والتنبؤ.

خمس عشرة: تبويب الدراسة

تبويب الدراسة هو ترتيب وتوزيع المادة العلمية على أقسام مترابطة متسلسلة يختص كل منها بمحور، ويتضمن ذلك الأبواب والفصول والمباحث التي ستشملها الدراسة، ويُضاف إلى ذلك النتائج والتوصيات والخاتمة.

ويوجد العديد من المعايير والضوابط التي يجب أن تتم مراعاتها عند إجراء وإتمام التقسيم أو تطبيق التبويب، وأهم تلك المعايير والضوابط ما يلي:

- الالتزام بماهية ومفهوم الإطار الشكلي الخاص بعملية التقسيم، ويخضع هذا الإطار لتقسيم عكسي؛ أي تنازلي، فيبدأ من الأكثر اتساعًا في النطاق إلى الحيز الأضيق نطاقًا، فيبدأ الباحث بـ (باب - ثم فصل - ثم مبحث ... إلخ).
- التسلسل المنطقي لعناصر الدراسة، ومعنى هذا المعيار والضابط هو ألا تكون جزئيات الدراسة مختلفة ومتباعدة ومنعزلة عن بعضها بعضًا، بل يجب أن تكون عناصر الدراسة ومكوناتها مبروطة داخل إطار سلسلة واحدة؛ حيث يرتبط كل محتوى وكذلك كل جزئية بالجزئية المقابلة لها، مما يؤدي إلى جعل الدراسة بشكل عام عبارة عن تمثيل للوحة فنية متكاملة وشاملة وكذلك متناسقة في مجمل خطوطها وألوانها. وقبل أن ينتقل الباحث من باب معين إلى باب آخر، أو من

١ - عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي (رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م) ص ١٨٣.

فصل محدد إلى فصل آخر، أو من أحد المباحث إلى مبحث آخر، فقد يكون من الملائم أن يُمَهَّدَ للموضوع الذي ستتم معالجته داخل الباب أو في محتوى الفصل أو في إطار المبحث اللاحق؛ حتى لا يشعر القارئ بالانفصال وبالانقطاع المفاجئ لانسياب الأفكار وتسلسلها.

- أن يتم اختيار العناوين المختصرة التي تدل على محتوى وموضوع الباب أو مدلول الفصل أو عنوان المبحث، وضرورة وجود تناسق وتوافق وتناسم بين عناوين الأبواب والفصول بصورة تامة مع بعضها بعضاً، ووجود توافق بينها وبين طبيعة العنوان العام لمحتوى البحث؛ حيث تكون عناوين المباحث كافة مشتقة من عنوان الفصل والمحتوى الذي تتبعه، وأن تكون تلك العناوين متفرعة عنه، وأن تكون ذات دلالة وإثبات ووضوح.
- أن يتم الحفاظ على مستوى وقيمة التوازن وكذلك التماثل في مختلف تقسيمات الدراسة؛ أي ضرورة وجود توازن وتوافق بين أعداد الفصول داخل كل باب، وأعداد المباحث المتواجدة في كل فصل من الفصول، وأعداد المطالب التي يتكون منها كل مبحث. فتغطية وكتابة الباحث لجميع أجزاء بحثه يجب أن تتم وتكون وافية وشاملة وكافية، فمن غير الصحيح أن يهتم الباحث بإحدى الجزئيات من بحثه على حساب جزئية أخرى، وتحقيق هذا المستوى من التوازن والتماثل في عملية التقسيم يتوقف على عوامل عديدة، منها: نوع وكم المعلومات التي توصل إليها الباحث، والعمل على تحقيق توازنه في تغطية محاور وجوانب موضوع دراسته كافةً، وكذلك آلية التحليل. ولا شك في أنَّ ثراء محتوى المادة العلمية يفتح للباحث المجال لظهور وحصد أفكار جديدة مختلفة تساعده في إجراء وتحقيق التوازن المطلوب.

ويجدر التوضيح والتنبيه إلى أنَّ مفهوم التوازن المقصود الوصول إليه وتحقيقه هو تحقيق التوازن النسبي، وليس تحقيق التوازن الحسابي بطبيعة الحال، وهذا الأمر يعني أنَّه لا يُشترَطُ أن تتوالى الأبواب ثم الفصول وتليها المباحث على مدار محتوى البحث كله بالعدد والكم نفسه من الصفحات، بل يجب أن يكون فيها تقاربٌ لا تساوٍ عددي.

عرض وتفسير النتائج ومناقشتها

في هذه المرحلة يتم عرض نتائج الدراسة، والإجابة على فرضياتها وتساؤلاتها، ومناقشة نتائجها، ثم وضع التوصيات المناسبة وفقاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

إنّ عرض نتائج الدراسة ومناقشتها عملٌ وجهدٌ لا ينفصل عن مراحل الدراسة العلمية الأُمّنية، وهي مرحلة تحليل البيانات وتفسيرها واختبار الفرضيات، فالباحث عندما يصل إلى مرحلة تحليل بيانات دراسته، ويختبر فرضياتها في ضوء ذلك، فيثبت أو ينفى صحتها أو صحة بعضها، فإنّه حينئذٍ يعرض ويكتب مادة دراسته ونتائجها التي توصل إليها والتوصيات التي يوصي بها بشكلٍ يمكّن القارئ من فهمها فهماً جيّداً، ويمكن توضيح ذلك في التالي:

• نتائج الدراسة:

إنّ نتائج الدراسة هي خلاصة ما توصل إليه الباحث من بيانات وما أجرى عليها من اختباراتٍ نتيجة للفرضيات التي افترضها والتي صمّم الدراسة لاختبارها ومعرفة مدى صحتها من عدمه، وعلى الباحث أن يقدّم في دراسته النتائج التي انتهت إليها بغضّ النظر عن رضاه عنها أو عدمه، وسواءً أكانت تتفق مع توقعاته أو تختلف عنها، فالنتيجة نتيجة إن كانت إيجابية أو سلبية، والفائدة منها موجودة على أي حال، فإن كانت إيجابية فقد أجابت عن تساؤلات الدراسة بنجاح، وإن كانت سلبية فقد تساعد في إعادة صياغة المنهج الذي يُنظرُ به إلى تلك المشكلة المطلوب حلّها أو الظاهرة المدروسة، فتنظيم النتائج يتيح للباحث والقارئ الاستفادة منها على شكلها الذي توصل إليه؛ لذا تتطلّب كتابتها من الباحث أن تُنظّم على شكل مفهوم لا لبس فيه ولا إيهام مُراعياً التوضيح في المعنى والمبنى قدر الإمكان.

• مناقشة نتائج الدراسة:

بعد تنظيم النتائج بشكل مفهوم وواضح يأتي دور مناقشتها وتقويمها، والمناقشة والتقويم يتطلّبان من الباحث التالي:

١. تفهّم النتائج.
٢. ترتيب النتائج بصورة تُظهرُ تناسقها وتماسكها وترابطها مع الدراسات والاختبارات التي أدّت إليها، فعدم القيام بذلك يثير الشكّ في كفيّة وصول الباحث إليها.

٣. النظر في مدى تأييد نتائج الدراسة التي توصل إليها لفرضياته التي وضعها، وذلك في أدلة تأييدها أو رفضها، وبالتالي ماذا تعني هذه النتائج بالنسبة لدراسته وفرضياته حتى يتمكن من مناقشتها وتقويمها.
٤. مناقشته نتائج الدراسة وتقويمها ضمن حدود الدراسة التي قام بها، فتلك النتائج لا يمكن تعميمها قبل مناقشتها وتقويمها.
٥. الإجابة عن أسئلة الدراسة التي حددها الباحث في الإطار الإجرائي للدراسة عند تحديد مشكلتها.
٦. تقويم الدراسة في ضوء أهدافها الموضحة في إطارها الإجرائي، ويكون ذلك بإيضاح المتحقق من أهدافها وبيان عوامله، وغير المتحقق من أهدافها وبيان أسباب إعاقته.
٧. إدراك أن خصوبة وقيمة الدراسة تُقاس بمقدار ما تُثيره لدى قرائها من أسئلة غير تلك الأسئلة التي أجابت عنها، وتكمن تلك الخصوبة والقيمة في مساهمتها في تطوير المعرفة ونموها ودفعها إلى مجالات جديدة تُسهّم من خلالها في اكتشاف آفاق جديدة.

وتُظهر خطوة مناقشة النتائج القدرة الإبداعية لدى الباحث ومهارته في ربط النتائج التي توصل إليها بالحالة الفكرية الراهنة لموضوع الدراسة، وتقييم مدى الإسهام الذي حققته دراسته في هذا المجال، وطبيعة الجهد البحثي الذي يلزم بذله لمواصلة تطوير المعرفة فيه، كما أن قدرة الباحث على مناقشة النتائج بطرق جيدة هي تعبير عن النمو الذي حصل عليه الباحث نتيجة للجهد الذي قام به أثناء إجراء هذه الدراسة، وتتضمن مناقشة النتائج نظرة تحليلية ناقدة لنتائج الدراسة في ضوء تصميمها ومحدداتها، وفي ضوء نتائج الدراسة والبحوث والدراسات السابقة، وفي ضوء الإطار النظري الذي تقع الدراسة فيه.

• توصيات الدراسة ومقترحاتها:

يصل الباحث والدراسة بعد ذلك إلى خطوة أخيرة، فالباحث في ضوء الخبرة التي اكتسبها أثناء مراحل الدراسة في ما يتعلق بموضوعها وتصميمها وإجراءاتها يستطيع أكثر من غيره التوصية بالحل أو بالحلول التطبيقية لمشكلة دراسته؛ أي تحديد الجوانب النفعية في مجالها، كما يستطيع تقديم مقترحاته بشأن استكمال دراسة جوانب الموضوع التي لم تستهدفها دراسته، وبشأن دراسات أخرى يتم فيها تجنب عوامل الضعف

والقصور التي أمكن تمييزها، وتطوير أدوات أكثر دقَّة وإجراءات أكثر تحديداً، واشتغال هذه الدراسات على قطاعات أخرى من مجتمع الدراسة. وهكذا تنتهي الدراسة بنتيجة تعزّز الطبيعة الحركيَّة المتنامية للمعرفة العلميَّة، وتؤكد حاجة الإنسان إلى مواصلة البحث ودوام السعي نحو المعرفة.

مواصفات كتابة الدراسة

إنَّ المهارة في إعداد الدراسات العلميَّة الأثنية في ضوء الخطوات والمراحل السابقة جانب تعزَّزه القدرة على كتابة البحث بالشكل الصحيح، وتلك القدرة صفة أساسيَّة في الباحث الجيِّد، وليتَمَّ تحقيق أقصى فائدة من البحث فإنَّ على الباحث أن يراعي الأصول الفنيَّة الحديثة في ترتيب وإخراج محتوياته، وفي توثيق مصادره ومراجعته، وفي أسلوب كتابته وعرضه؛ إذ لا يكفي جمع البيانات وتحليلها تحليلًا دقيقًا لتظهر وتُعَمَّ الفائدة من الدراسة، ويتوقع من الدراسة العلمية الأثنية أن تتضمن معلومات جديدة مقدمة لأول مرة تتميز بدرجة عالية من الدقة والوضوح؛ حيث يتوقع من الباحث أن يتبع منهجية علمية دقيقة في الوصول إليها، وأن يكتبها بلغة علمية صحيحة تمكن القارئ المختص من فهمها ومتابعتها. وتمثل الكتابة المرحلة الأخيرة في مشروع الدراسة؛ حيث يضع الباحث خلاصة جهده ونتائجه على الورق، ويجب ألا يقل مستوى العرض عن مستوى الجهد الذي بذله في الدراسة وإجرائاتها، كما تتطلب كتابة الدراسة الالتزام بعدد من القواعد العامة منها:

١. لغة الكتابة:

تكتب الدراسة العلمية الأثنية بلغة علمية سليمة؛ سواءً كانت بالعربية أو بالإنجليزية، خالية من الأخطاء اللغوية والمطبعية؛ لتسهيل عملية التواصل بين الباحث والقارئ، كما يجب تجنب الإسهاب والحشو والتكرار، ومراعاة الاختصار، والتركيز على النوعية، ويتضمن ذلك الكتابة بأسلوب بسيط يستخدم فيه الباحث الجمل القصيرة والكلمات المباشرة، مع تجنب استخدام الكلمات الزائدة والمحسنات اللفظية كالاستعارة والكناية والمجاز ما أمكن، وتجنب التعبيرات العامية، واستخدام علامات الترقيم بشكل دقيق. ويتوقع من الباحث استخدام صيغة الفعل المضارع (المستقبلي) للأشياء التي يودُّ القيام بها كما هو الحال في مخطط الدراسة، واستخدام صيغة الفعل الماضي للأشياء التي قام بها كما هو الحال في الدراسة.

٢. علامات الترقيم:

• النقطة Period (.)

تستخدم النقطة لإنهاء الجملة تامَّة المعنى، وفي نهاية الفقرة، وتستخدم عند اختصار الأسماء والكلمات اللاتينية (مثال: Smith. S. L)، وفي قائمة المراجع.

• الفاصلة: Comma (،)

تستخدم الفاصلة بين العناصر في سلسلة من ثلاثة أشياء أو أكثر (مثال: دراسة علي، عثمان، وعمر)، وتستخدم للفصل بين عبارتين مستقلتين مربوطتين بحرف عطف (مثال: سيتم استخدام اختبار كورنيل، أو منيسوتا)، وتستخدم للفصل بين المؤلف والسنة عند الاستشهاد بالمراجع (مثال: أبو عودة، ٢٠٠٥).

• الفاصلة المنقوطة (Semicolon؛ أو ؛)

وتستخدم بين جملتين إحداها سبب في الأخرى أو نتيجة لها (مثال: يُعدُّ الصدق من أهم خصائص التصميم الجيد؛ لاتصاله بقضية تفسير النتائج وتعميمها). وتستخدم للفصل بين العناصر في سلسلة تحتوي في الأصل على فواصل (مثال: السليم، ٢٠٠٣؛ سوايمة، ٢٠٠٠).

• النقطتان الرأسيتان Colon (:)

تستخدم النقطتان الرأسيتان بعد ألفاظ القول، وبين الشيء وأقسامه، وبين الكلمة ومعناها (مثال: يتكون مخطط الدراسة من عنصرين رئيسيين: المقدمة والمنهجية). وتستخدم بين جملتين تشرح الثانية منهما الأولى (مثال: ويعني مصطلح منظم: أن هذا المجهود يسير بخطوات محددة تبدأ بتحديد المشكلة البحثية وتنتهي باستخلاصات واستنتاجات حولها). وتستخدم في التناسب (مثال: وكانت نسبة الذكور إلى الإناث تساوي ٢:١)، وفي المراجع بين مكان النشر والناشر (مثال: عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع).

• الشَّرْطَة Dash (-)

تستخدم الشَّرْطَة قبل الجملة المعارضة وبعدها (مثال: كان أحد الرواد في حقل الاختبارات العقلية - ويدعى تيرمان- مهتمًا ب...). وتستخدم بين العدد الترتيبي - رقمًا أو لفظًا - والمعدود (مثال: ١ - مشكلة الدراسة وسياقها العام/ أوَّلًا: مشكلة الدراسة وسياقها العام).

• علامات الاقتباس (Quotation Marks " ")

تستخدم علامات التنصيص المزدوجة في حال الاقتباس القصير (أقل من ٤٠ كلمة)، ولتقديم مفردة باللهجة العامية، وفي حال استخدام عنوان مقالة أو فصل من كتاب في المتن، (مثال: وقال محمود: "ويعود التفكير ما وراء المعرفي إلى التفكير عالي الرتبة الذي يتضمن مراقبة العمليات المعرفية والتخطيط لها وتقويمها").

• الشَّرْطَةُ المائلة (/) Slash

تستخدم الشَّرْطَةُ المائلة لفصل البسط عن المقام (مثال: س/ص)، ولتوضيح علاقة تستخدم مركبًا موصولًا، وبمعنى «لكل» التي تفصل وحدات القياس عن قيمة عددية (مثال: كم/ ساعة)، وللإشارة إلى عمل مُعاد نشره (مثال: سلامة، ١٩٩٩ / ٢٠٠٦)، وبمعنى (أو) (مثال: ففرضية/ فرضيات الباحث أو أسئلته هي التي تفرض نوع التصميم المناسب لجمع البيانات وخصائصها).

٣. استخدام الاختصارات:

الأصل هو الاقتصاد في استخدام الاختصارات، ولكن عندما ترغب في اختصار مصطلح ما اكتبه كاملاً عند ظهوره أول مرة متبوعاً مباشرة باختصاره داخل قوسين هلالين، واستخدم الاختصار في ما بعد ذلك.

٤. استخدام الجداول :

يجب أن تكون الجداول واضحة وسهلة القراءة، وتتضمن الجداول الإحصائية البيانات الوصفية (الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية أو التكرارات والنسب المئوية)، ونتائج التحليلات الإحصائية؛ مثل نتائج الاختبارات، واختبار مربع كاي، ونتائج تحليل التباين (ANOVA)، وتحليل الارتباط والانحدار وغيرها.

وهناك أسس عديدة يجب مراعاتها عند كتابة وتصميم الجداول الإحصائية، تشمل ما يلي:

- يُصمَّم الجدول إذا كانت هناك ضرورة له من أجل إيراد تكرارات البيانات أو إبراز نتيجة أو استنتاج واضح.
- لا داعي لتحضير الجدول إذا كان بالإمكان كتابة البيانات في عدد من السطور أو مساحة أقل من المساحة التي يحتاجها الجدول.
- يكون عنوان الجدول مختصراً ولكن شاملاً.

- الجدول وحدة متكاملة بذاته ولا يحتاج إلى قراءة ما في المتن لفهمه، ولذا يُراعى أن يكون منظماً تنظيمًا سهلاً وأن يحتوي على جميع المعلومات اللازمة لفهمه، وإذا كانت هناك أي اختصارات أو معلومات يحتاج إليها القارئ لفهم الجدول فيجب أن ترد في ملاحظات تحتية أو في الهامش.
- يوضع الجدول في صفحة منفصلة مباشرة بعد الصفحة التي يرد بها ذكره في المتن لأول مرة، وإذا ذكرت أرقام أكثر من جدول في صفحة واحدة فترتب الجداول الواحد تلو الآخر بعد تلك الصفحة.
- ضَعْ لكل جدول عنوانًا مختصرًا، وأعطِ كل جدول رقمًا متسلسلاً.
- يسقط من الجدول أي بيانات غير ضرورية؛ مثل الخانات العشرية الكثيرة إذا لم يكن هناك ضرورة لها.
- حدود الجدول هي حدود الحد المسموح به للطباعة في الصفحة الواحدة، وفي أغلب الأحوال لا يزيد الجدول في مساحته عن صفحة واحدة.

٥. استخدام الأشكال:

يجب أن تكون الأشكال واضحة وسهلة القراءة، كما يجب الإشارة إلى رقم الشكل في النص، وشرح أهم معالمه وما يُراد إيصاله للقارئ.

وهناك أسس عديدة يجب على الباحث مراعاتها عند تضمين الأشكال في الدراسة، هي:

- استخدام الأشكال إذا كانت تضيف شيئاً جديداً زيادةً على ما تقدمه الجداول أو توضح بيانات مهمة تعكس نتيجة معينة.
- الإشارة في النص إلى الأشكال بأرقامها، وإعطائها أرقاماً عربية متسلسلة حسب ترتيب أول ظهور لها.
- أن تكون الأرقام وبيانات المحورين السيني والصادي أو أي كلمات مكتوبة على الرسم البياني واضحة، وبحجم يمكن قراءته بسهولة.
- أن تكون حدود الشكل ضمن حدود الجزء المطبوع من الصفحة فقط.
- إعطاء كل شكل عنوانًا مختصرًا وواضحًا ومُعَبَّرًا عما يُراد إيصاله للقارئ.

٦. ملخص الدراسة:

يتم إعداد ملخص باللغة العربية لا تتجاوز كلماته (٢٠٠ - ٣٠٠) كلمة، وهو خلاصة المعلومات الموجودة في الدراسة، والملخص آخر جزء يُكتب من مكوناتها. ويُعدُّ الملخص أحد أهم مكونات الدراسة؛ إذ يشتمل على أهداف الدراسة، وعينات الدراسة، والطرق المستعملة، وتلخيص النتائج والاستنتاجات الرئيسة التي توصل إليها الباحث. والملخص لا يحتوي على أي مراجع أو جداول أو أشكال أو معلومات متسلسلة، ولا على أي معلومات أو استنتاجات لم يرد ذكرها في الدراسة. وعلى الباحث إعداد الملخص بما يشكل وحدة متكاملة مفهومة بذاتها، ولتحقيق هذا الغرض يُراعى أن تكون اللغة مألوفة للقارئ، وأن يتفادى إيراد الاختصارات دون كتابة مدلولاتها كاملة ابتداءً.

والقاعدة الأساسية في كتابة الملخص هي أن يكون واضحًا وبسيطًا ومُقنعًا؛ لأنه أول ما يُقرأ من الدراسة، وبناءً على ذلك فلا بد من اختيار الكلمات والجمل المناسبة بكل عناية ودقة ووضوح، وفي أقل عدد من الكلمات.

ويشتمل الملخص على العناصر التالية:

- أهداف الدراسة.
- مجتمع الدراسة (العينة) وخصائصها الرئيسة.
- متغيرات الدراسة.
- إجراءات الدراسة ومنهجها وأدواتها وطرق تحليل البيانات.
- أهم النتائج والاستنتاجات.
- أهم التوصيات.

٧. أسلوب توثيق المصادر والمراجع:

تقتضي الأمانة العلمية الإشارة إلى جميع المصادر التي تمت الاستعانة بها خلال كتابة الدراسة وإعدادها، ويتم التوثيق في متن الدراسة طبقاً لأسلوب شيكاغو المُعدّل إلى اللغة العربية، والمعتمد لدى مركز الدراسات الاستراتيجية الأمنية، وذلك على النحو التالي:

• الكتب:

١. اسم الكاتب، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المُحرّر (إن وُجد)، رقم الطبعة (إن وُجد)، (مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

ويتم توثيقه برقمه المتسلسل في المتن، وتفصيله في الهامش أسفل الصفحة؛
مثل:

حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في
منطقة الشرق الأوسط (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤م)، ص ١١٢.

٢. يتم توثيق المصدر ذاته في الهوامش اللاحقة بالشكل المختصر التالي:

ربيع، ص ١١٢.

٣. إذا كان للكاتب أكثر من مصدر، يتم ذكر عنوان المصدر بشكل موجز، مثل:

ربيع، نظرية الأمن القومي، ص ١١٢.

٤. إذا توالى الاستشهاد بمصدر واحد في هامشين متتاليين أو أكثر، يُذكر في
الهامش التالي وما بعده، كما يلي:

المرجع السابق، ص ١١٥.

٥. إذا كان الكتاب جزءاً من سلسلة أو موسوعة، يكون كالتالي:

معتمد بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي
العام: مركز التنوير المعرفي، سلسلة كتاب التنوير، رقم ١٢ (الخرطوم: دار
جامعة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤) ص ٢٢٠.

ويتم توثيق المصدر ذاته في الهوامش اللاحقة بالشكل المختصر التالي:

مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٢٥.

٦. إذا شارك في تأليف المصدر ثلاثة فأكثر، يُذكر اسم المؤلف الرئيس، أو المحرر،
أو المشرف على تجميع المادة، مع عبارة "وآخرون" مثل:

محمد سعيد جمال الدين وآخرون، صفحات مطوية من الثقافة الإسلامية
(القاهرة: دار الصحو، ٢٠١٢) ص ١٥.

٧. إذا كان الكتاب صادراً دون اسم مؤلف؛ كالكتب الصادرة عن هيئات دولية، أو

وزارات أو مؤسسات رسمية حكومية، يتم ذكر اسم الجهة بوصفها هي المؤلف.

٨. إذا تم الاقتباس بشيء من الاختصار غير المُخْلِ بالسياق، يتم ذكر كلمة
"بتصرف" في نهاية الهامش.

٩. إذا كانت سنة النشر غير معلومة يُكتب الرمز: (ب. ت.)؛ أي بدون تاريخ.

١٠. إذا كان الناشر غير معلوم يُكتَبُ الرمز: (ب.ن.)؛ أي بدون ناشر.

• الدوريات الفصلية والنصف سنوية والسنوية:

اسم الباحث، "عنوان البحث أو المقالة"، اسم الدورية أو المجلة، مكان النشر: رقم المُجَدِّد (إن وُجد)، رقم العدد (التاريخ)، رقم الصفحة؛ مثل:

ربحي الحسن، "الاعتباس والتوثيق في البحوث العلمية"، مجلة الإدارة العامة، المُجَدِّد ٧، ٣٧ (١٩٩٩).

• الكتب التذكارية (مؤتمرات وندوات وورش عمل ومحاضرات):

اسم الباحث، "عنوان البحث أو المقالة"، ورقة عمل منشورة مقدمة إلى مؤتمر (عنوان المؤتمر)، الجهة المنظمة أو الناشر، تاريخ انعقاد المؤتمر، رقم الصفحة؛ مثل:

محمد محمود حمدان، "التربية والثقافة العربية في عصر التحديات"، ورقة عمل منشورة مُقدَّمة إلى المؤتمر الثقافي العربي الرابع: الثقافة والقيم، جامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان (٢١ - ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠١)، ص ٣٣.

وإذا كانت أوراق عمل المؤتمر أو الرسالة العلمية غير منشورة، تُذكرُ كالتالي:

محمد محمود حمدان، "التربية والثقافة العربية في عصر التحديات"، في: المؤتمر الثقافي العربي الرابع: الثقافة والقيم (مسقط: جامعة السلطان قابوس، ٢٠٠١)، ص ٣٣ (غير منشورة).

• مقالات الصحف والمجلات الأسبوعية والشهرية:

تُذكرُ على النحو التالي:

أسامة عبد العزيز: "لماذا يصوت ناخب تركيا لحزب جذوره إسلامية"، الأهرام المصرية، ١٧ / ١ / ٢٠٠٦.

• المنشورات الإلكترونية:

تُذكرُ على النحو التالي:

اسم الكاتب (إن وُجد)، "عنوان الموضوع"، الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)،
شوهده في ٢٧ / ١٠ / ٢٠١٨، في: <http://www.>

ويتعين ذكر الرابط كاملاً، أو يُكتَبُ مختصراً بالاعتماد على مُختصر الروابط (Bitly) أو (Google Shorter)؛ مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى ٤,٥%"، الجزيرة نت، ٢٤/١٢/٢٠١٢، شوهده في ٢٥/١٢/٢٠١٢، في: <http://www.bitly.com/2bAw2OB>.

• المقابلة الشخصية:

اسم الشخصية، صفتها الوظيفية أو المهنية، نوع المقابلة (شخصية، هاتفية، إلكترونية، وغيرها)، المكان، التاريخ.

• عرض المراجع:

يتم ترتيب المراجع هجائياً بقائمة في نهاية الدراسة، ويُذكرُ نص الهامش الأول المُفصّل دون ذكر رقم الصفحة؛ سواءً بالنسبة، للكتب، أو الدوريات، أو الكتب التذكارية والرسائل العلمية، كما يلي:

ربيع، حامد. نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط. القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤م.

٨. مواصفات الطباعة:

- تبدأ عناوين فصول الدراسة في صفحات جديدة، ولا يجوز أن تبدأ في وسط الصفحة أو آخرها، ويمكن أن تُكتَبَ العناوين على صفحة منفصلة.
- تكون المسافة بين السطور عند الكتابة بالعربية مسافة ونصف، أمّا عند الكتابة باللغة الإنجليزية فتكون بمقدار مسافتين.

- تكون المسافة عند كتابة العناوين الرئيسية وعناوين الجداول والرسومات والمراجع مسافة واحدة، أمّا المسافة بين المرجع والذي يليه فتكون مسافتين.
- تكون مسافة الهامش من جهة التجليد ٣,٥ سم، أما بقية الهوامش فتكون ٢,٥ سم، والمسافة بين الأسطر مفردة، والترقيم في منتصف أسفل الصفحة.
- يكتب عنوان الجدول في الأعلى، ويكتب عنوان الشكل أو الرسم في أسفله، ويجب أن يكون العنوان في الحالتين مُعَبَّرًا عن المحتوى.
- يُكْتَبُ عنوان الدراسة أو البحث وعناوين الفصول بخط غامق.
- تُسْتَخْدَمُ الأرقام الرومانية لترقيم الصفحات التمهيدية عند الكتابة باللغة الإنجليزية (مثل، ii, iii)، وتُستخدَمُ الحروف العربية الأبجدية (مثل أ، ب، ج، د)، لترقيم الصفحات التمهيدية عند الكتابة بالعربية، ويبدأ الترقيم باستخدام الأرقام من صفحة المقدمة، ويوضع الرقم أو الرمز في وسط أسفل الصفحة، ولا يظهر الرقم على صفحة العنوان.
- يكون نوع الخط في المتن للدراسات العربية (Simplified Arabic) بحجم (١٦)، وللدراسات الإنجليزية (Times New Roman) بحجم (١١).
- يكون نوع الخط في الجداول للدراسات العربية (Simplified Arabic) بحجم (١٠)، وللدراسات الإنجليزية (Times New Roman) بحجم (٨).

الشكل النهائي للدراسة

في النهاية تأخذ الدراسة الشكل التالي:

الأوراق التمهيدية:

- صفحة العنوان.
- صفحة خالية من أي كتابة.
- مُلَخَّص عن الدراسة في صفحة واحدة.
- قائمة المحتويات.
- قائمة الجداول.
- قائمة الأشكال والرسوم.
- قائمة الملاحق (إن وُجِدَتْ).

الفصل الأول: الإطار المنهجي

- المقدمة.
- أهمية الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- مشكلة الدراسة.
- فرضيات الدراسة وتساؤلاتها ومتغيراتها.
- الدراسات السابقة.
- التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة.
- حدود الدراسة.
- منهجية الدراسة.
- أساليب وأدوات الدراسة.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

- المبحث الأول:
- المبحث الثاني:
- الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
- المبحث الأول: العرض الجدولي.
- المبحث الثاني: نتائج الدراسة.
- المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج.
- المبحث الرابع: الخاتمة والتوصيات والمقترحات.
- المراجع والمصادر.
- الملاحق (إن وُجِدَتْ) ..

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. أحمد فلاح العموش مناهج البحث في العلوم الاجتماعية - منظور أمّني (الشارقة: مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠٢ م).
٢. ذوقان عبيدات، ومحمد أبو نصار، وعقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، (عمان الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م).
٣. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق (الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ٢٠٠٠م).
٤. رشوان جودة، أصول البحث العلمي، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م).
٥. ريماء ماجد، منهجية البحث العلمي، إجابات عملية لأسئلة جوهريّة (بيروت: مؤسسة فريدريش آيبرت، ٢٠١٦م).
٦. سعيد التل، مناهج البحث العلمي (الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م).
٧. عاطف عدلي العبد، وزكي أحمد عزمي، الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحث الرأي العام والإعلام (القاهرة – دار الفكر العربي، ١٩٩٣).
٨. عبد الباسط خضر، البحث الاجتماعي، (الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ١٩٨٩م).
٩. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي (رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م).
١٠. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1 -David JACK، Chava Nachmais, Research Methods in the Social Sciences ،worth Publishers, Eighth edition 2014, p81.
- 2 -Donald R. Cooper, Pamela S. Schindler, Business Research Methods, Publisher: McGraw-Hill Education; 12 th edition (March 5, 2013) P.12.



مركز الدراسات الاستراتيجية الأمنية
2020م

بسم الله الرحمن الرحيم